Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 2, 2024

Deanship of Scientific Research

From the City to the Urban Assembly: Amman Metropolis at a High Price

Mohammed Abu-Hussein [1], ***Zaid Al-Hamad*** [2], ***Anan Kakani**** [3], ***Shereen Tabbalat*** [4], ***Ayman Abu Hamdiyah*** [3]

[1]Department of Architecture, Hijjawi Faculty for Engineering Technology, Al-Yarmouk University, Irbid, Jordan.

[2]Department of Architecture, Al-Zaytoonah University of Jordan, Amman, Jordan.

[3]Department of Architecture, Al-Ahliyya Amman University, Amman, Jordan.

[4] Department of Visual Arts, School of Arts and Design, The University of Jordan, Amman, Jordan.

Received: 30/7/2022
Revised: 15/1/2023
Accepted: 7/5/2023
Published: 30/3/2024

* *Corresponding author:*
a.kakani@ammanu.edu.jo

Citation: Abu-Hussein, M. ., Al-Hamad, Z. ., Kakani, A. ., Tabbalat , S. ., & Abu Hamdiyah, A. (2024). From the City to the Urban Assembly: Amman Metropolis at a High Price. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(2), 418–435. https://doi.org/10.35516/hum.v51i2.1749

Abstract

Objectives: This study explores the reasons behind the rapid urban inflation of Amman, the capital city of Jordan, and its transformation from a traditional city to an expensive urban conglomerate. Particularly, it aims at identifying the causes of Amman's growth and expansion, exploring the negative effects of this growth on agricultural lands and traditional settlement patterns, and proposing alternative solutions such as decentralization.

Methods: The descriptive approach was employed to analyze various sources such as studies, references, statistics, and maps documenting the growth sequence of Amman from its inception to the present day. Planning policies, which focused on the city's infrastructure and structure but neglected social and economic studies, contributed to its transformation into an expensive urban conglomerate.

Results: It is proposed that Amman could be transformed into a genuine city by developing small, well-equipped new centers in the suburbs and implementing awareness programs to change the current administrative perception, which views the city merely as a congregation. This could enable the city to develop a strong, socially and culturally designed center. Further, decentralization is suggested as an effective alternative to address the negative impacts of Amman's prevailing urban agglomeration rooted in its traditional settlement pattern.

Conclusion: A comprehensive approach is required that takes into account social and economic studies, along with the city's infrastructure and structure, to mitigate the adverse effects of urban expansion and growth. The study offers potential solutions that could help Amman confront the challenges associated with being a costly urban conglomerate and transition it into a proper city.

Keywords: Society, Amman City, City Planning, Urban Growth, Jordan.

مِن المدينة إلى التّجمع الحضري: عمّان متروبول بثمن باهظ

محمد أبو حسين [1]، ***زيد الحمد*** [2]، ***عنان كعكاني*** [3]*، ***شيرين طبّلت*** [4]، ***أيمن أبو حمدية*** [3]

[1] قسم هندسة العمارة، كلية الحجاوي، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

[2] قسم هندسة العمارة، كلية الهندسة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمّان، الأردن

[3] قسم هندسة العمارة، كلية العمارة والتصميم، جامعة عمّان الأهلية، عمان، الأردن

[4] قسم الفنون البصرية، كلية الفنون والتصميم، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن

ملخّص

الأهداف: تعرُّف سبب النمو السريع لمدينة عمّان بتكاليف باهظة، وتغيير طبيعتها من مدينة تقليدية إلى تجمع حضري بضواحي مترامية الأطراف. وتهدف الدراسة إلى استكشاف آلية لتجنب التخطيط الحضري التقليدي وآثاره السلبية وخاصة تكاليفه الباهظة، والحث على فكرة اللامركزية كحل بديل.

المنهجية: اتُبّع النّهج الوصفي لتحليل بعض الدراسات والمراجع والاحصائيات والخرائط التي وثقت نمو مدينة عمّان منذ نشأتها وحتى الوقت المعاصر، ومن ثم استنتاج سبب تحول مدينة عمّان إلى تجمع حضري بتكاليف باهظة الثمن والخروج بحلول مقترحة.

النتائج: جاءت نتائج الدراسة أن سبب سرعة نمو عمّان تمّ بإرادة سياسية فعلية، مما أدى إلى تضخّم المدينة بنائيًا ونقص في المساحات الطبيعية كالمسطحات الخضراء. وركّزت سياسات التخطيط لهذه الإدارة على جوانب البنية التحتية للمدينة ولم تتضمن لدراسات اجتماعية واقتصادية مما جعلها تتحول إلى تجمّع حضري بتكاليف باهظة الثمن. وأثّرت الأحداث السياسية في الشرق الأوسط على سرعة توسّعها.

الخلاصة: خلُصت الدراسة إلى أنه يمكن تحويل عمّان إلى مدينة حقيقية قادرة على بناء مركز اجتماعي وثقافي منتج عن طريق تطوير مراكز صغيرة جديدة مخدومة بمباني العامة في الضواحي، ويجب العمل على تغيير الفكر الإداري من النظر إلى المدينة على أنها مجرد شوارع ومباني. كما توصي الدراسة بضرورة الاستخدام الأمثل للأدوات الاستراتيجية مثل التخطيط والعمارة لإعطاء المدينة هوية مميزة. مع التأكيد على أن اللّامركزية ضرورية لتطوير ضواحيها، ويقلل من تكاليف تطوّرها.

الكلمات الدالة: مجتمع، مدينة عمّان، تخطيط حضري، نموّ عمراني، الأردن.

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. مقدمة:

إنّ السّيطرة المركزية على الموارد والإستثمارات هي من أهمّ العوامل التي أدّت إلى انتشار ظاهرة تخطيط المدن وخصوصًا العواصم. وهذا ممّا ينطبق على العاصمة الأردنيّة عمّان، حيث نتج عن هذا التّخطيط صورة جديدة جدًا للأردن حيث تحوّل من بلد بدويّ الجذور والتّكوين (Loew, 1978) إلى بلد يزهو بمظاهر التحضّر والتمدّن (Planhol X. d., 1968). وقد انتقلت البلاد، في الحقيقة، من نظام التّوطين التّقليدي الذي يعتمد على تقسيم نماذج التوطّن بين ثلاثة مجتمعات في الريف والبادية والحضر، بحيث تنتشر ظواهر ذلك في كلّ مناطق البلاد، إلى نظام آخر مختلف تمامًا وهو نظام المدينة المركزية الواحدة (عمّان) التي تهيمن على سائر البلاد، وذلك بسبب استئثارها بالموارد وتهميشها للمدن الأخرى وتسبّبها في تفريغ القرى وهجرها وكذلك في توطين البدو.

وقد أصبح مخطّط مدينة عمّان ثقافة تخطيطية وطنية حديثة ومثالًا كبيراً يحتذى به من قِبل باقي المدن ممّا أدى إلى تخطيط هذه المدن على أوسع نطاق على الرغم من صِغر حجم البلد. فإذا استحضرنا أنّ عمّان تقع على أراضٍ زراعيّة في أصل استخدامها، انظر إلى (الشكل 2)، واستحضرنا التطوّر التكنولوجيّ الذي أدّى لسهولة التنقّل وسرعة وسائله، فإنّ ذلك أدّى إلى الوقوع في أزمة كبيرة ألا وهي القضاء النّهائي على أراضيها الخصبة (Khader, 1997). لقد استنتج الكوفحي (2018) أنّ الأراضي الزراعيّة في عمّان سوف تتلاشى في عام 2028 لأنّ نسبة الأراضي الزراعيّة في عمّان كانت 27% عام 2003 ووصلت إلى 14% عام 2015، كما أنّ المنطقة الحضرية لأمانة عمّان الكبرى زادت بمقدار 64% من عام 2003 إلى عام 2015 انظر إلى(الشكل 1).

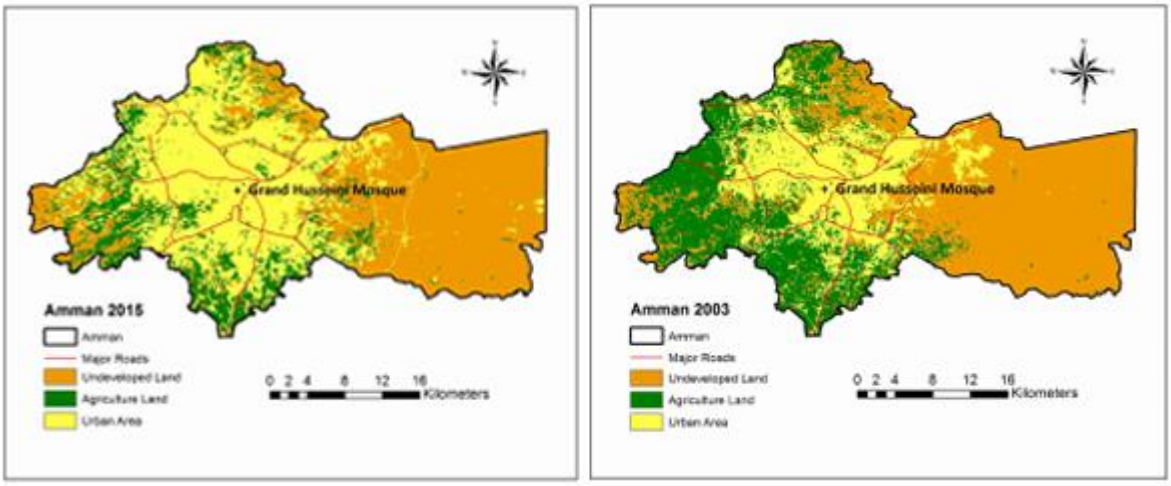

الشكل (1): مقدار التّوسع للمنطقة الحضرية وتناقص الأراضي الزراعية في عمّان بين 2003 و2015.

ورغم أنّ الحكومات المتعاقبة قامت باتخاذ تدابير وسياسات تخطيطية مختلفة من أجل التّنمية وتأمين البنية التّحتية لمواكبة التّوسع العمراني المستمر، إلاّ أنّ النّموّ الحضريّ قد تأثّر على الأغلب بالوضع السياسي العام لمنطقة الشرق الأوسط في فترة السبعين سنة الماضية (Lavergne, 1993)، كما تأثّر بمنطق سوق العقار أكثر من تأثّره بالسياسات الحكومية والهيئات البلديّة. نلاحظ أنّ تلك الجهات الرسميّة، في الغالب، قد اقتصر عملها على فتح الطرق وتعبيدها وعلى تمديدات المياه والكهرباء والهاتف، كما اهتمّت بمتابعة تطبيق القوانين التخطيطية والعمرانية السارية.

وخلال عقود طويلة، حافظت الحكومات المتعاقبة، ممثّلة بالأجهزة التخطيطية والإداريّة (وزارة الإدارة المحلية ومؤسّسة الإسكان والتّطوير الحضريّ وأمانة عمّان الكبرى)، على سيطرتها على إدارة جميع مناطق المملكة، بما في ذلك مركزيّة صنع السياسات واتّخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المحليّة وكذلك وظائف التّخطيط والتّنظيم والتّوجيه في شتى المجالات التي تهمّ المواطنين، مما أدّى إلى تمركز السّكان والثروة والموارد والإدارة في العاصمة. إنّه وِفْقَ التّعداد السّكاني لعام 2018 فإن عدد سكان عمّان قد تجاوز 40% من سكان المملكة الذي زاد على العشرة ملايين نسمة، وهذا بدوره تمخّض عن المركزيّة ليُشكّل عائقًا كبيرًا في مواجهة سياسات التنمية والتحديث.

وبناءً على ما تقدّم عُنيت الحكومات المتتابعة باتخاذ سياسات وتدابير للعمل على كبح جماح قدرة هذه المدينة على الجذب السّكاني والإقتصادي، وكذلك العمل على توزيع التّنمية على جميع أنحاء الوطن. حيث بدأت بتشجيع سياسات اللّامركزية عبر اللّجوء إلى خطط تنموية سنوية، ثلاثية وخمسية. والهدف إيجاد السياسة الصحيحة التي تقرّ وتعترف بأنّ المدن الكبرى في الأردن، وللأسف، تقع جميعها في المناطق القليلة الضيقة القابلة للعيش والزراعة والإستثمار.

2. مشكلة الدراسة:

إنّ إدارة المدن تحتاج إلى الكثير من المسؤولية والإعداد والأداء لما تحتلّه من أهمّيّة إقتصادية أولية، كما أنّ تضخّم المدن وانتشارها في جميع الإتجاهات هي ظاهرة تكاد تكون كونيّة وتشمل جميع مدن العالم صغيرها وكبيرها فقيرها وغنيها (Bairoch, 1991).

وفي الأردنّ شارفت نسبة سكان المدن على 85% من تعداد السكان الاجمالي (إحصائيات البنك الدولي)، وعلى رأسها تجمّع العاصمة (عمّان-الرّصيفة-الزّرقاء). لتغدو المشكلة عندنا في نظر البعض، ولأسباب ذُكر بعضها خلال الدراسة، أنّه تمّ اختزال البلد بأكمله في مدينة واحدة، فإقتصاد عمّان هو إقتصاد الأردن وإقتصاد الأردن يعني إقتصاد عمّان، كذلك على التّخطيط الحضريّ أنْ يكون ملائمًا وداعمًا للإتزان الإقتصاديّ.

وتَبيّن كذلك أنّ هناك عدّة مشاكل كبيرة تتعلق بالتّخطيط وبالأداء الوظيفي لهذه المدينة ومن أهمّ هذه المشاكل عدم مطابقة مشروعات التّخطيط والتّنظيم للواقع الإقتصادي والثّقافي، وأنّ التّخطيط الحضري وسياسات إدارة المدن لم تأخذ مكانها الحقيقي في مشروع النّهضة الإقتصادية، والعجز المادي والعلمي في إدارة وتوجيه البلديّات وتدخّل أصحاب الأراضي في اتّخاذ القرار، وسوء استخدام الأرض وعدم حماية الأراضي الزراعية وذات الأهمية البيئية، وغياب هيئة عليا فعالة للتنسيق والمتابعة، وغياب كوادر متخصصة ومؤهلة، وانعدام القدرة على توفير الخدمات الأساسية ومتابعة نمو المدينة، يُضاف إلى ذلك العجز في الميزانية والمديونيّة، فهناك فرق شاسع بين حاجات المواطنين الأساسيّة وبين ميزانية الدولة.

وهناك حلّ يُوصي به خبراء الإدارة والتّنمية وهو اللّامركزيّة، فإنّها في رأيهم تُسهم في التّنمية المتوازنة لكافّة المناطق في الدولة مما يُقلّص الفجوة الواسعة بين المدن الكبرى والأرياف ويحدّ من هجرة أهل الريف إلى المدن، لقد اعتمدوا على فكرة أنّ توفير الحد الأدنى من التّنمية في المدن والقرى والبادية من خلال تأمين الخدمات العامة يسهم في خلق التّنمية المستدامة ويساعد على استقرار المواطنين وتحسين مستويات دَخْلِهم. وكان من أهمّ وجوه الاستجابة التي أُتّخِذَت في هذا السياق أنْ تمّت المصادقة على قانون اللّامركزية رقم (49) لسنة 2015، وتمّ نشره في الجريدة الرّسمية بالعدد رقم (5375) الصّادر بتاريخ 2015/12/31، يشمل مشروع "اللّامركزية" مَنْح المحافظات حقّ تقرير مصيرها من خلال انتخاب 330 عضوًا في مجالس المحافظات في 114 دائرة انتخابية موزعة على كافة مناطق المملكة.

3. أهمية الدّراسة:

إن الأردن، كغيره من الدول العربية، يعاني من توسّع حضري سريع ومكثّف أدّى إلى تشكيل مدن بلا حدود، فالتّجمع الحضري عمّان – الرّصيفة – الزّرقاء يسكنه ستّة ملايين نسمة في بلد يقطنه عشرة ملايين. إنّ هيمنة هذا التّجمّع الحضري الهائل على سائر المدن قد حفّز على الإسراع في توسّعها هي الأخرى على حساب تفريغ القرى من ساكنيها وتوطين البدو، مما أدّى إلى تحويل الأغلبية العظمى للسكان إلى سكان للمدن. هذا مع العلم بأن جميع هذه التجمعات الحضرية تقع على أراضٍ زراعية، مما أدى إلى الوقوع في أزمة كبيرة ألا وهي القضاء النّهائي على هذه الاراضي النّادرة التي تُشكّل فقط 4,2 % من الأرض الأردنية. كما تتطلّب توسعًا مستمرًا لشبكة المياه وزيادةً في استهلاكها في بلد يُعدّ الرابع دوليًا في الفقر المائي.

وإنّ هذا الانتشار والتوسّع الحضري المستمر للمدن الاردنيّة وعلى رأسها العاصمة عمّان، يهدّد بتضرّر الحياة الزراعية والرعوية، وهكذازيادة التّبعيّة الغذائية للخارج، ويضع البلديات والهيئات المتخصصة في وضع العجز عن مواكبة لوازم هذا النموّ المتسارع. ومن جهة أُخرى أدّى إلى تغيير جذري في طبيعة هذا البلد، حيث تحوّل من بلد يعتمد على الزّراعة إلى بلد يعتمد على المدينة أي "التّجمع الحضري"، انظر إلى (الشكل 2). إنّ هذا التّعظيم الهائل لدور المدينة في الحياة الإقتصادية، الذي يحدث لأوّل مرّة في التّاريخ، يُنذر بتحوّل عميق سيكون له أبلغ الأثر في حياة هذا البلد ومجتمعه، إنّ هذا الوضع الحرج يدعونا إلى دقّ ناقوس الخطر وتحمّل المسئولية ويحثّنا على المراجعة والبحث والتنقيب.

الشكل (2): توضّح الصّورة خصوبة أراضي عمّان التي يتم تدميرها يومًا بعد يوم.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرُّف :

1. الأسباب التي أدّت إلى سرعة نموّ مدينة عمان وتضخم حجمها حيث انتقلت من مساحة محدودة عند تأسيسها على يد العمّونيين إلى تجمّع حضريّ هائل بمساحة تجاوزت 1680 كيلو مترًا مربعًا (2020).
2. تغيير طبيعة عمّان من مدينة ذات مفهوم كلاسيكي وتقليديّ إلى تجمّع حضريّ وضواحي سكنية مترامية الأطراف.
3. كيفية وآلية القضاء على الأسلوب التقليدي والتاريخي للإستيطان: حيث كان السّكان يتوزّعون على نحو متكافئ ومنسجم مع ظروف المناخ والجغرافيا والطبيعة. وعليه، تعرُّف التّحوّل من نظام العوالم الثّلاث إلى نظام العالم الواحد (أي من عوالم المدينة والقرية والبادية إلى عالم المدينة المهيمنة الكبرى أو ما يسمّى بالتّجمع العاصمي الحضري). وما هي النّتائج السّلبية الكبرى لهذا التّجمع الضخم، في ظل شُحّ الموارد والإمكانيات، مما يشكّل تهديدًا حقيقيًا لمشروعات النّهضة والتّنمية على المستوى الوطني.

كما تهدف الدراسة إلى مراجعة فكرة اللّامركزيّة، واستكشاف قابليّتها للتطبيق من حيث الإيجابيّات والسلبيّات التي قد تتمخّض عن تنفيذها.

5. منهجية الدراسة: المنهج الوصفي الأدبي ومناقشة وتحليل الدّراسات والنّظريات واستنباط الحلول والنّتائج.

6. حدود الدراسة: حدّ مكاني: مدينة عمّان الكبرى، وحدّ زماني: منذ نشأة مدينة عمّان وحتى العام 2020 ميلادية

7. الأرض والسكّان:

7.1 **مقدّمة جغرافيّة**

يقع الأردن في وسط بلاد الشّام بين البحر الأبيض المتوسط غربًا والصّحراء العربية "بادية الشّام" شرقًا، ويغطي مساحة 89342 كيلومتر مربع (منها 70000 كيلومتر مربّع صحراء قاحلة). البلد فقير بالموارد المائية والطبيعية ويحيا على نحو أساسي بفضل موقعه الاستراتيجي في قلب الشّرق الأوسط، فقد كان موقعه معبرًا دائمًا لخطوط القوافل التّجارية التي تصل الجزيرة العربية ببلاد الشّام ومصر. تاريخيًا وتقليديًا يُقسم الأردن إلى ثلاثة أقاليم رئيسة: وادي الأردن (منطقة الزّراعة الأساسية)، هضبة شرق الأردن (منطقة العمران الأساسية) والصحراء (بوادي فسيحة يقطنها البدو). لقد انتقل التّعداد السّكاني في الأردن من 340000 نسمة في عام 1945 (Fisher, 1993) إلى 10556000 نسمة عام 2020، كما بلغ معدّل النّمو في الأردن للعام نفسه ما نسبته 2.2%. وهذا البلد على الرّغم من ارتفاع نسبة التّعليم فيه إلا إنّه كثير الخصوبة (Fargues, 1995) حيث بلغت نسبة المواطنين فيه من ذوي الأعمار الأقل من 30 عامًا 63%. وعليه، فإن هذا الوضع يضغط بشدة على الإمكانيات الزّراعية والرّعوية المتواضعة، حيث بلغت نسبة العاملين في الزراعة 3.5% من مجموع القوى العاملة للعام 2018. وفي إحصائيات نفس العام بلغت نسبة سكّان المدن 78.7% ونسبة سكّان القرى والبادية 21.3% (Chatelard, 2002) و (Bocco, 1989)، موزّعين على الخريطة بطريقة غير منتظمة ما جعلها غير متوافقة مع الإمكانيات المناخية والطبيعية للأرض، انظر إلى (الشكل 3). المنطقة المأهولة فعليًا هي شريط طولي ممتد من الشمال إلى الجنوب بمساحة 18000 كيلومتر مربّع بين الغور (وادي الأردن) غربًا وخط سكة الحديد الحجازي التاريخية (دمشق-عمّان-معان-المدوّرة-المدينة المنوّرة) شرقًا (أبو عياش، 1983). داخل هذا الشّريط، وفي مساحة لا تتجاوز 7000 كيلومتر مربع بين مأدبا والحدود السّورية، يتمركز 85% من السكّان(Lavergne, 1993) بكثافة بلغت 1286 شخص لكل كيلومتر مربع، انظر إلى (الشكل 3).

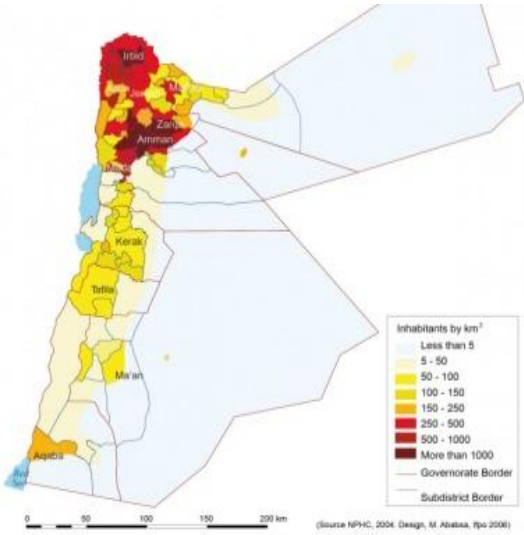

الشكل (3): خارطة الكثافة السكّانية للأردن

وبحسب دائرة الإحصاءات العامّة (دائرة الإحصاءات العامة، 2019) فإنّ النّظام الإداري للدولة يقسّم المملكة إلى ثلاثة أقاليم كبيرة (شمال- وسط -جنوب) لتكوّن اثنتي عشر محافظة حسب الجدول (1):

الجدول (1): المحافظات الأردنيّة ومساحاتها وعدد سكّانها.

المدينة	عدد السكان	المساحة كم2
إربد	1957000	1621
المفرق	608000	26435
عجلون	194700	421
جرش	262100	402
عمّان	4430700	8231
الزّرقاء	1509000	4080
البلقاء	543600	1076
مأدبا	209200	2008
الكرك	350000	3217
الطفيلة	106500	2114
معان	175200	33163
العقبة	208000	6583

وهذا النّظام الإداري يؤكّد، ولو جُزئيًا، على الهيكل الإداريّ المعتمد لدى الدولة التركيّة في عصر ما يعرف بالتنظيمات (Fiorani Piacentini, 1987)، حيث كان يعتمد على ثلاثة أماكن إدارية رئيسية، عجلون والسلط كانتا تابعتين لولاية دمشق، والكرك تابعة للحجاز. لاحقًا قامت الإدارة الاستعمارية البريطانية، بهدف إحكام السيطرة على عملية توطين البدو للقضاء على قدراتهم الحربية، بإعداد هيكل إداري أكثر شمولًا ومكون من خمس محافظات: إربد، عمّان (العاصمة)، البلقاء (السّلط)، الكرك ومعان (Doan, 1992). أمّا التقسيم الإداري الحالي، على الرّغم أنه متجه نحو اللّامركزية، إلّا أنّه جائر على نحو كبير. إذ أنّه بينما تجد محافظات بحجم مدن متوسطة على أراضٍ زراعية في الجنوب والشّرق (المفرق، الكرك، الطّفيلة، معان)، تجد كذلك مدنًا بأحجام متوسطة في الأقاليم ذات الكثافة السكّانية العالية في الشّمال الغربي للبلاد تحت سيطرة المراكز الأكبر (إربد، عمّان، الزّرقاء) (Lavergne,1993). من ناحية أُخرى، هذا التّقسيم لا يتوافق مع التّقسيم الطّبيعي والبشري التقليدي. وما يُثبت ذلك تقسيم غور الأردن إلى شمالي خاضع لمحافظة إربد وجنوبي خاضع لمحافظة البلقاء. أضف إلى ذلك أنّ محافظات المفرق وعجلون وجرش قد أقيمت على حساب محافظة إربد، وكذلك محافظتا الزّرقاء ومأدبا اللّتان أُقيمتا أيضًا على حساب محافظة العاصمة.

5.1- **بعث مدينة (الأسباب التي أدّت إلى إعادة ولادة عمّان وسرعة نموّها):**

إنّ بقايا أطلال ربّة عمّون القديمة (Tukan, 1945) (فيلادلفيا منذ عام 331 ق.م.) قد بُعثت من جديد بعد أنْ ماتت وهُجِرت نِسبيًا لفترات متفاوتة. وشهدت عمّان، كغيرها من المدن، مراحل تقدّم وازدهار وتراجع وانحسار حيث تعاقبت عليها حُقب تاريخية وحضارات كثيرة، كما تشهد بذلك كمّية الآثار الهائلة التي خلّفتها تلك الحضارات ولا تزال قائمة لليوم (العمّونيون، الآشوريون، المصريون القدماء، اليونان، الرّومان (حيث كانت من مدن الديكابوليس)، البيزنطيّون، والحُقبة الإسلامية والعثمانيّة بخاصّة) انظر إلى (الشكلين 4 و 5)(Osborne, 1988) .

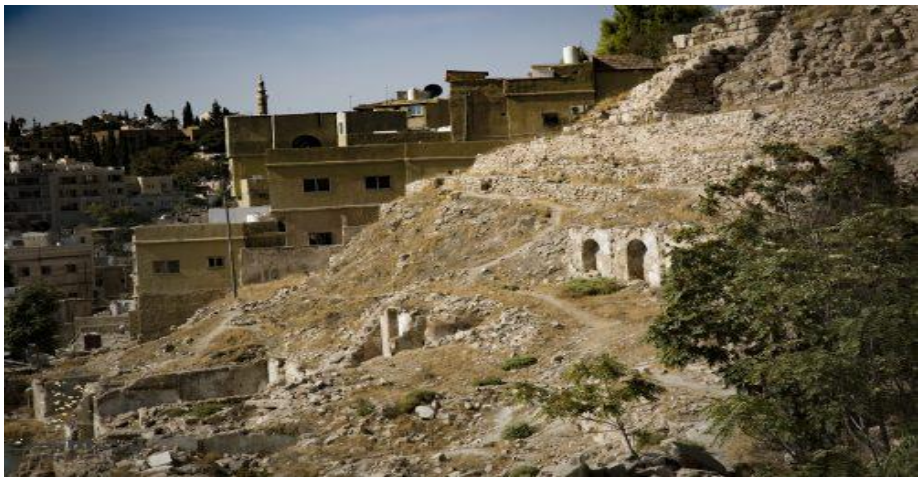

الشكل (4): بقايا ربّة عمّون

الشكل (5): قصر الأمير

وقد كانت عمّان مهجورة بالكامل في عام 1878، عندما قرّر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني توطين قبائل من الشّيشان والشّركس في موقعها ومواقع مدن أُخرى، الّذين تمّ إجلاؤهم عن أراضيهم نتيجةً للإحتلال الرّوسي للدّاغستان عام 1877. فهذه القبائل معروفةٌ بشدّتها وبأسها في الحرب، وكانت الدولة العثمانية بحاجة لتدعيم نفوذها الذي بدأ يتداعى في الأطراف، وكذلك حرصها الشديد على تأمين خط سكّة حديد الحجاز الذي ينقل الحجاج إلى البِقاع المقدسة، انظر إلى (شكل 8). فهذه السكّة كانت دائمًا مهدّدة بالغزو والنّهب من قبائل البدو الذين تضرّروا بفقدان دورهم التاريخي كخفر لقوافل الحجّاج بعد أنْ تمّ استبدالها بهذه السكّة، مما أدّى إلى إفقارهم وتهميشهم (Kadhim & Rajjal, 1988)، وهكذا عادت لعمّان الحياة من جديد كمستوطنة دفاعية عثمانية.

إنّ موقع مدينة عمّان محصّن طبيعيّا، فهو يشكل قعر المكان الذي تلتقي فيه ثلاثة أودية وتمرّ بمحاذاته قناة دائمة الجريان تسمى "سيل عمّان" وهي من روافد نهر الزّرقاء، تكتنفه تلال من الصخور الرّسوبية بارتفاعات متفاوتة تتراوح بين 650 الى 1000 متر، وبدرجة ميلان تصل إلى 50%، وكان بها الكثير من الكهوف وينابيع الماء التي ترفد السيل (Great Amman Municipality- Dar Al Hndasa (J.T.T), 1987). هذه الأودية الثلاثة أصبحت فيما بعد الشوارع الرئيسة الثّلاثة التي سوف تصل المركز الجديد بمناطق الأردن المهمة والرئيسة (شمال-شرق، شمال-غرب، جنوب-غرب)، ومِن ثمّ توسّع هذا المركز وامتد شريطيًا على أطراف هذه الشرايين الرئيسة بسبب وُعورة الجبال وشدّة انحدارها بما لا يسمح بالتمدّد والانتشار عليها.

ومن العام 1878 ولغاية العام 1902 كانت، عمّان، تشبه إلى حدٍ كبير بلدة صغيرة مقسّمة إلى أحياء تقطنها عائلات وقبائل شركسيّة غالبًا، بُنيت منشآتها بحجارة مأخوذة من المواقع الأثرية المجاورة، وكانت مقسومة إلى قسمين: عمّان العليا فوق جبل القلعة، والسّفلى حول السّيل وبها مساكن المواطنين ونشاطاتهم. في عام 1902 تم إنشاء محطّة تزويد للسكّة الحجازية على بعد ثلاثة أميال شرق الموقع، نتج عن ذلك ظهور نشاطات تجارية متعددة جعلت من

فكرة ميلاد مدينة جديدة حقيقة ممكنة، كما أعادت الأمل في عودة الدّور التّاريخي المفقود كأرض "محطة" لخطوط المواصلات الرئيسة.

وتعدّ الفترة الإستعمارية العامل الرّئيس لنموّ هذه المدينة وكذلك تخطيطها، فلقد تم إعادة بنائها هذه المرّة على محطّة للسكّة الحديد وليس على مسجد جامع كما في تخطيط المدن العربية، ممّا جعلها تنتمي ومنذ نشأتها إلى أنماط المدن الصّناعية الغربية (Chaline, 1990). وهكذا، فمدينة عمّان ليست مؤسسة على مبادئ تخطيط المدن الإسلامية، حيث لا تظهر هذه الثّقافة التّخطيطية إلّا من خلال ديناميكية وظائفها وسلوك قاطنها (Fargues, 1995). على أيّ حال، بقيت هذه المدينة الصغيرة مركزًا تجاريًّا مهمًّا وذات علاقة حميمة مع المراكز الحضرية المجاورة (السّلط، نابلس، القدس) في انتظار الأمير عبدالله بن الحسين بن علي كي يختارها عاصمة للبلاد في العام 1921.

وبين العام 1921 والعام 1947 شهدت، العاصمة الجديدة، نموًا ديموغرافيًا وإقتصاديًا منقطع النّظير. فرفع هذه المدينة الى درجة عاصمة للبلاد جذب إليها العديد من رجال الأعمال والمستثمرين من الأردن والخارج، وهكذا تطوّرت الوظائف الجديدة السّياسية والثّقافية والتّجارية للمدينة (Samha,1990). ومِن ثمّ نمت المساحة المخطّطة حتى وصلت إلى 2.5 كيلومتر مربع وقفز عدد السكّان من 6000 إلى 40000 نسمة (Tukan, 1945) .

8. عمّان: من المدينة إلى التجمّع الحضري (تغيير طبيعة عمّان من مدينة إلى تجمّع حضريّ):

لقد بدأ النّمو الحقيقي لمدينة عمّان بعد العام 1948. حيث ازدهرت ونمت على شكل بقع تشبه "جلد النّمر" باتجاه شوارعها الرئيسية الممتدة على طول أوديتها. وتوسعت وانتشرت خارج مركزها التقليديّ (البلد) (حسن، 1999) بسرعة فائقة حيث عدّتها بعض الدراسات بأنّها أسرع المدن نموًا في المنطقة العربية (سمحه، 1991). أمّا مركزها، الحالي، فلا يعدُّ مركزًا حقيقيًّا من المنظور التاريخيّ والإداريّ، بل هو أقرب إلى نواة مركزيّة تعبّر، بطريقة ما، عن الفضاء التاريخيّ (Pace, 1997). الجامع الحسيني والسّوق ومبانٍ تاريخية كثيرة في الجوار كانت جميعها ذات طراز عثماني متأخّر، وتعدّ بعيدة عن الأنماط المعروفة للعمارة في المدن العربية الإسلامية التقليديّة (Cerasi, 1986). وهكذا انتقلت المدينة من أشكالها التّاريخية المتعاقبة والمعروفة بدءًا من النشأة حيث المدينة الهللينية والرومانية ذات التّخطيط الشطرنجي التي تَعتمد على الشّارعين الرئيسين (الكاردو والديكومانوس) اللذين يلتقيان في المركز (أغورا أو فورم) وكما تشهد بذلك الآثار الباقية. ثم انتهاءً على نحو المدينة العربية الإسلامية التّقليدية ذات التّخطيط العُضوي المتضامّ الذي يجعل من المسجد الجامع مركزه وقلبه وتلتفّ حوله المباني العامّة (أسواق، خانات، مدارس، حمّامات،...) ثم الأحياء السّكنية والحارات وأخيرًا الأسوار والبوّابات. وبهذا تحوّلت، عمّان، من مدينة ذات مفاهيم تخطيطية عريقة ضاربة في جذور التاريخ إلى تجمّع حضري مكوّن من مساحات فارغة المضامين، مساحات شاسعة ومشتّتة من الضّواحي والأحياء التي يغلب عليها الطابع السّكني وهي لا تُشبه مدينة الماضي أو الحاضر في شيء وغير فاعلة في بناء المجتمع الحضري.

وامتدّت المدينة على منحدرات ووديان تلالها حتى أصبحت بما يعرف الآن "أمانة عمّان الكبرى"، ثمّ اتّجهت غربًا حيث بداية انحدار الهضبة نحو غور الأردن وشرقًا نحو الصحراء مكونةً بذلك منطقتي الإستقطاب اللتين تشكلانها كعاصمة كبرى: عمّان الغربية وعمّان الشّرقيّة؛ الأولى واجهة للبلاد خضراء ومهوّاة جيدًا ولديها بنية تحتية متكاملة والثانية فقيرة وذات مناخ شبه صحراوي ولديها خدمات قليلة (Cavgliere, 1994). غدت عمّان "تجمعًا عمرانيًّا" هائلًا (الشكل 6) يحتلّ اليوم مساحة تشمل عمّان-الرّصيفة-الزّرقاء (Rossi, 1987)، انظر إلى (الشكل 7ب). حيث يغلب على هذه البقعة العملاقة التوسّع الأفقي وليس العموديّ، ممّا أعقب سلبيّات وعيوبًا كبيرة منها تدمير الأراضي الزراعية وإحداث كثافة سكّانية عالية والبناء بدون بُنْية تحتية وقلّة المساحات العامّة والخضراء، انظر إلى (الشكل 6).

الشكل (1): كثافة الزّحف العمراني في عمّان وقلة الفضائات والمساحات الخضراء.

وتوزّعت مساحة العاصمة على 22 منطقة، انظر إلى (الشكل 7أ)، وهذه المناطق تحتوي على أكثر من مئتي حيّ تشكل تجمّعات سكنية على شكل ضواحي متناثرة. لكنها ضواحٍ ذات نوعية بناء ما بين المتوسطة والعالية، وموصولة جيدًا بشبكة طرق ممتدة وعملية. لكنّ هناك نقصًا حادًّا وخطيرًا في المساحات الخضراء التي تشكّل، حسب أمانة العاصمة، 3.95% من المساحة الإجمالية للعاصمة. أمّا عن المساكن وهيئتها فهي في الغالب بيوت مستقلة على شكل "فلل" مكوّنة من طابق أو أكثر أو على شكل إسكانات "شقق طابقية". هذه البيوت محاطة غالبًا بحدائق وأسوار قليلة الارتفاع ومبنية، حسب قانون البناء، بالحجر الجيري الأبيض والموجود بكثرة في الأردن وفلسطين. لكنّ الصورة المعمارية العامة والأنماط السكنية المختلفة لا تعبّر عن الإنتماء الإجتماعي والثّقافي للسكّان. حيث أنّ المجتمع العربي المسلم مجتمع "محتشم"(Kadhim & Rajjal, 1988)، ويتّجه إلى الخصوصيّة والإحتواء أكثر من العمومية والإستعراض (Berardi, 1981). وانعكس هذا الأمر من خلال الحدائق والشرفات حول البيوت المزروعة بأشجار الزيتون والحمضيات والكرمة والياسمين والورود ولكنها للزينة فقط، وغالبًا ما تكون فارغة ومقفرة.

كانت أنماط مخططات مساقط البيوت التقليديّة في الغالب تحاول توزيع الفضاءات حول ما يشبه الفناء المركزي ولكنّه يُستعمل فقط كموزّع، أمّا الطّرز المعمارية السائدة حاليًّا فهي مشوّشة ومتعارضة في ما بينها، حيث تعكس التجارب غير الناضجة للكثير من المعماريين الشباب الذين تخرجوا من جامعات دول مختلفة في شتى أنحاء العالم، وهكذا يتبعون مدارس ونظريات معمارية متباينة. هؤلاء المعماريّون حديثوا التّخرج غالبًا ما ينخرطون مباشرةً في سوق العمل دون أدنى دراية حول الذوق العام أو حول التقاليد المعمارية المحلية، ولكن انتشار إستعمال الحجر الجيري الأبيض في تلبيس الواجهات أدّى، لحسن الحظّ، إلى إخفاء كثير من العيوب التّصميمية والمعمارية للمباني وأسبغ عليها مسحة من التّجانس والأناقة.

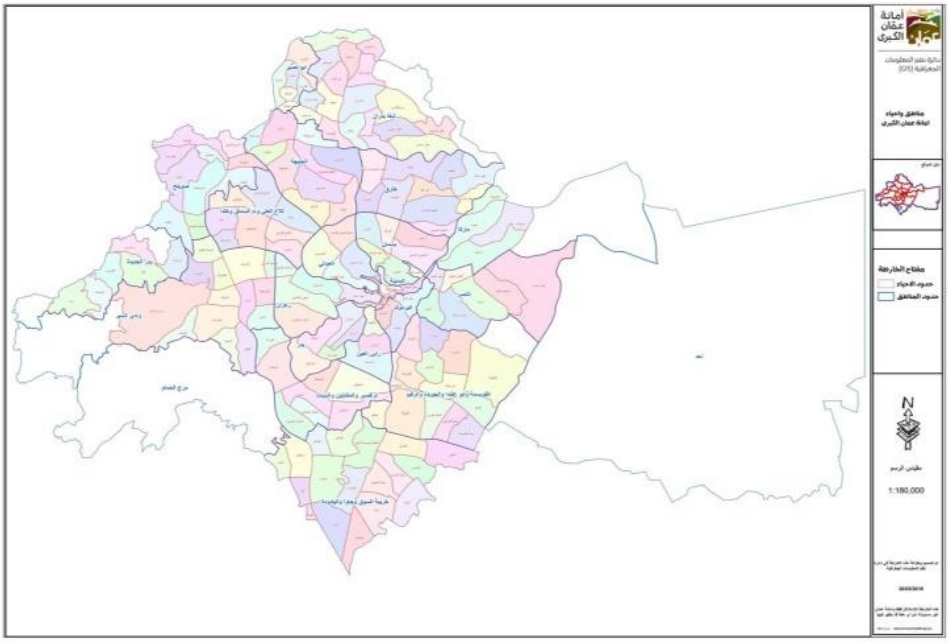

الشكل (2 أ): مناطق وأحياء أمانة عمّان الكبرى / دائرة نظم المعلومات الجغرافية GIS

ومن الممكن إختصار الأسباب الرئيسة للنمو الحضري لمدينة عمّان في نقطتين كبيرتين: أولًا- الهجرات القسرية والطّوعية، وثانيًا- صدارة عمّان في كل المجالات بالنسبة لباقي المدن.

أمّا بالنسبة للهجرات القسريّة والطوعيّة؛ فطالما انتهى المطاف بعدد ضخم من المهاجرين في عمّان (شركس، شيشان، سوريّون، هجرة قسرية مكثفة من الفلسطينيين بعد حرب 1948 و حرب 1967، مهاجرون لبنانيون عام 1975، مهاجرون فلسطينيون قادمون من الكويت عام 1991، عراقيون 2003، هجرة قسرية مكثفة من السوريين 2011-2018). إن قيام عشرة مخيمات لإيواء أبناء الشعب الفلسطيني في هذه المدينة وحولها قد أسّست قاعدة للنمو الإقتصادي والحضري للعاصمة، انظر إلى (الجدول 2)، وشكّلت كذلك العمود الفقري لهيكل المخطط التّنظيمي العام (Cavgliere, 1994)، وذلك بسبب مواقعها الاستراتيجية في قلب المدينة وتشابكها وتكاملها عضويًا ووظيفيًا مع النسيج الحضري وكذلك دورها الكبير في تشغيل العجلة الإقتصادية للمدينة (Joint Technical Team, 1987). إنّ امتلاك المخيمات على أعلى نسبة نمو سكاني (Samha, 1996) ومنع التّوسع الأفقيّ والعمودي فيها قد أدى إلى كثافة سكّانية هائلة، مما حوّل المخيمات إلى ما يشبه مولدات لإنتاج النمو الحضري. فالإكتظاظ الشديد (Joint Technical Team,1987) دفع بسكّان المخيمات للبحث عن أرض أو سكن في الأماكن النائية وذلك لرخص أثمانها مما ساعد على انتشار المدينة واتساعها وازدهار ضواحيها. أمّا بالنسبة للهجرة الطّوعية فأبطالها مواطنون من مدن أُخرى وقرويّون وبدو حديثو التوطّن(Bocco,1989)، وعمّال عرب (مصريّون، سوريّون، عراقيّون وآسيويّون) (Samha, 1990)، بالإضافة لمهاجرين أردنيين عائدين من دول الخليج العربي (Samha,1990). إنّ هذه الموجه من الهجرة الداخلية حدثت لاحقًا منجذبةً أوّلًا للإزدهار الإقتصادي الباهر لمدينة عمّان الذي أحدثته الهجرات الأولى، ومنجذبة ثانيًا إلى ما يسمى عند دارسي المدن "سراب المدينة" (Khader, 1997). فبينما تقف الثورة الصناعية وراء سبب النمو الحضري والعمراني لمدن الدول المتقدمة، تجد الهجرات القسرية والطوعية هي التي تقف وراء مثل هذا النمو في عمّان (Samha, 1996).

وأمّا بالنسبة للنقطة الثانية، فهو صدارة عمّان في كل المجالات بالنسبة لباقي المدن، بما أنّها القطب الإقتصادي الأوحد والغير متنازع عليه. هذه حقيقة واقعة لأسباب كثيرة منها تمركز أغلب كبريات النشاطات الإقتصادية، الخدمات العامة، المباني الحكومية، الجامعات والمباني التعليمية، مباني الخدمات الصحية والإجتماعية والثقافية المختلفة ولوجود فرص العمل والإستثمار والمواصلات (Samha, 1996). هذا الفرق الإجتماعي- الإقتصادي الشاسع بين عمّان والمدن الأخرى حقق قطبية هذه المدينة وأكد على صورتها كرمز وطني للإزدهار والحداثة. لقد غدت عمّان، بامتلاكها للوظائف الحيويّة والأساسيّة للبلاد، تستقطب الطبقة العليا من شتى الأقاليم التي تبحث عن الأعمال والسياسة وعن الظروف الجيّدة للإستثمار والكسب الوفير.

وتعدُّ عمّان، جغرافيًا وطوبوغرافيًا، صعبة ووعرة: تلالها شديدة الانحدار وتتخللها وديان ضيقة والعبور من تلة إلى أُخرى، من حي إلى آخر، يتطلب صعود ونزول مستمر. بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى مركزها لوجوده في قعر تجمّع الأودية (Chaline, 1990) كل هذا شجّع على البحث عن أراضٍ مستوية أينما وجدت (Rossi, 1987) ويعدُّ ما تمّ ذكره السّبب الرئيس وراء المظهر الحالي الغير منتظم لهذا التجمع العمراني الهائل والمكون من ضواحي

مكونة بدورها من وحدات وتجمعات سكنية متناثرة هنا وهناك عبر السهول والتلال والهضاب، انظر إلى (الشكل 7ب). أضف إلى ذلك، ارتفاع اسعار الاراضي القريبة من المركز ساهم على نحو كبير في الدفع باتجاه البحث عن أراضٍ أكثر بعدًا (Rawashdeh & Saleh, 2006).

كما تبدو عمّان كمدينة مجزّأة، مثل أرخبيل من الأحياء والضواحي المتناثرة في كل مكان على طول الشّوارع الرئيسة وبدون أي رابط عضوي يجمع هذه الأحياء في وحدة واحدة قادرة على خلق مدينة. أما عقلية السكّان، حتى قديمي الإقامة، فلا تزال تحتفظ بموروثها الثّقافي وجزئيًا بموروثها الإجتماعي القروي والبدوي، وهذا يغذي التعاضد والمؤازرة الأفقية (قبيلة، عشيرة، عائلة) ويقلل من حدّة المستويات العامودية (الطبقية) (Hacker, 1960) .

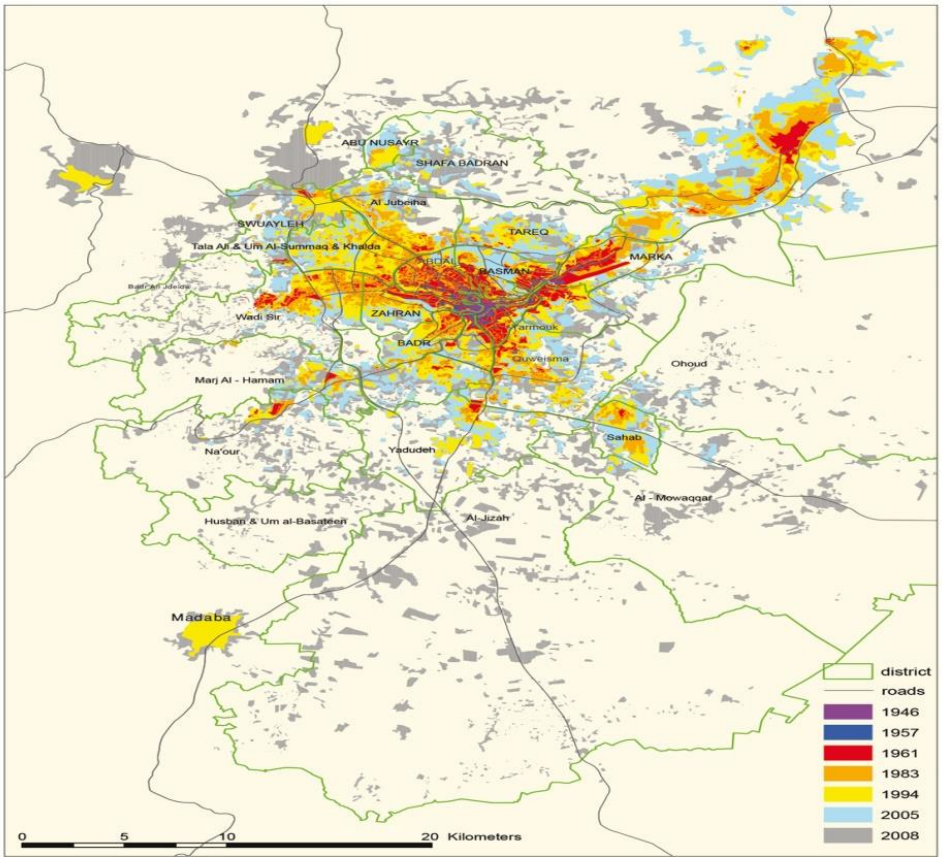

الشكل (7ب): توسّع العاصمة وضواحيها خلال السنوات الماضية الأخيرة.

9. نظام التّوطين (القضاء على الأسلوب التقليدي والتاريخي للإستيطان):

ويعدُّ خط سكة الحجاز، انظر إلى (الشكل 8)، الحدّ الفاصل بين نظامين إستيطانيين تقليديين (Ochsenwald,1980) و (حسن، 1999). الجزء الغربي حضري وزراعي وأمّا الشّرقي فتغلب عليه البداوة وعيش الصحراء. الظروف القاحلة، التي تجتاح أربعة أخماس الأراضي، دفعت بأغلبية السكّان للتّمركز والإستيطان على "الحواف" القابلة للعيش، يعني بالتكدّس بين وادي الأردن والحد الشمالي الغربي للهضبة، بسبب نصيبها الأوفر من هطول الأمطار. فالأردن، بصفته الوطن التقليدي للبدو، لم يشهد نموّ شبكة من المراكز الحضرية الصغيرة مثل إربد وعجلون والسّلط والكرك إلّا في نهاية العصر المملوكي والعصر العثماني الذي تلاه. حيث كانت هذه المراكز تؤدي وظائف إدارية وتشكل أماكن للتبادل التجاري بين القرويين والبدو. هذه المراكز كانت أشبه ببلدات معزولة بدون أية أهمية تاريخية (Loew,1978).

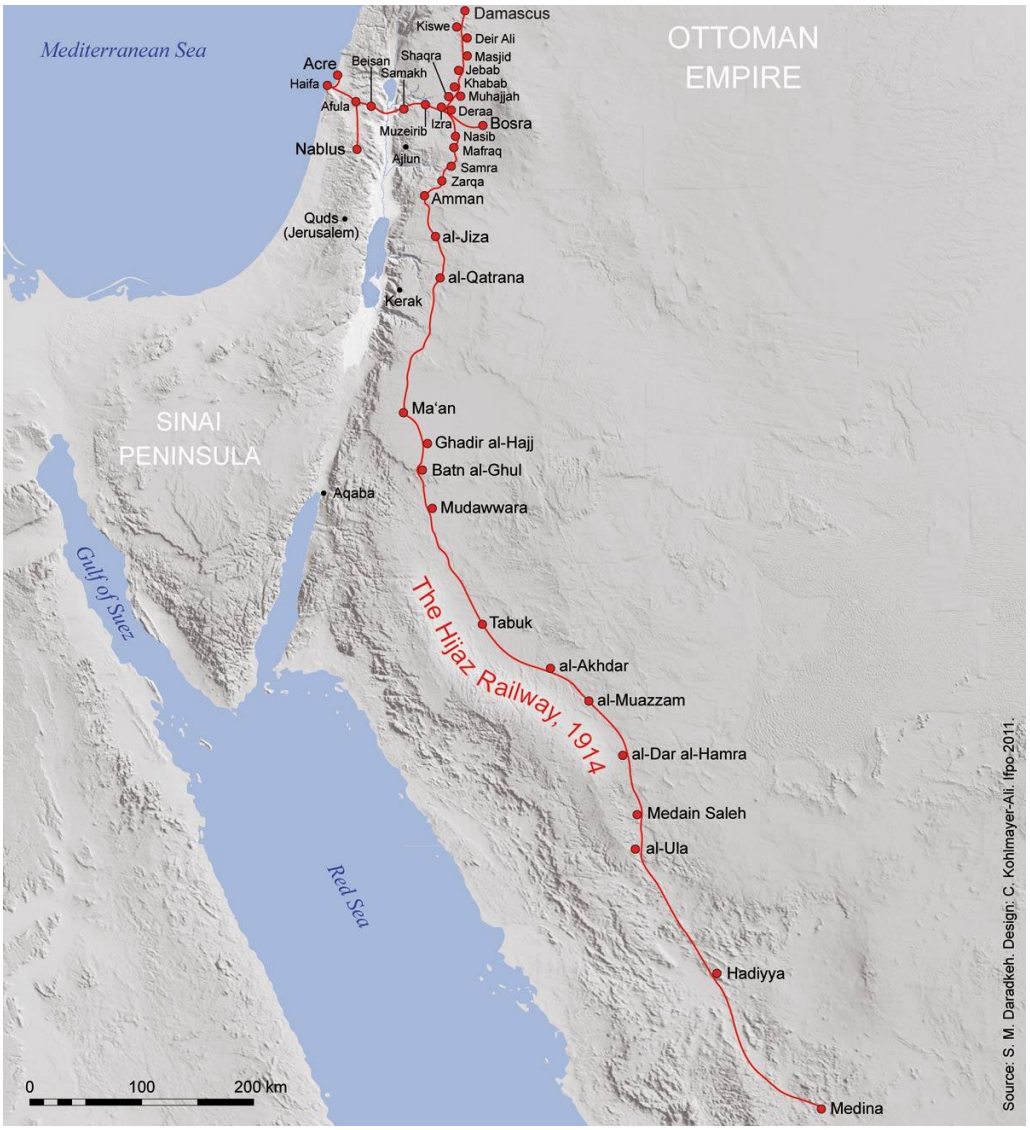

الشكل 3: خريطة خط حديد الحجاز

كما أنّ نظام إستيطان المدن في الأردن يعتمد اليوم، على تكتلين حضريين: التّجمع الحضري العملاق عمّان-الرّصيفة-الزّرقاء (ذي الستة ملايين نسمة في 2020)؛ انظر إلى (الشكل 9) و إربد، عاصمة الشمال الكبرى (ذات المليونين نسمة في 2020)، أضف إلى ذلك أربعين مدينة صغيرة ومتوسطة ذات وظائف أُحادية وعواصم لأقاليم ومناطق ذات كثافة سكّانية متفاوتة.

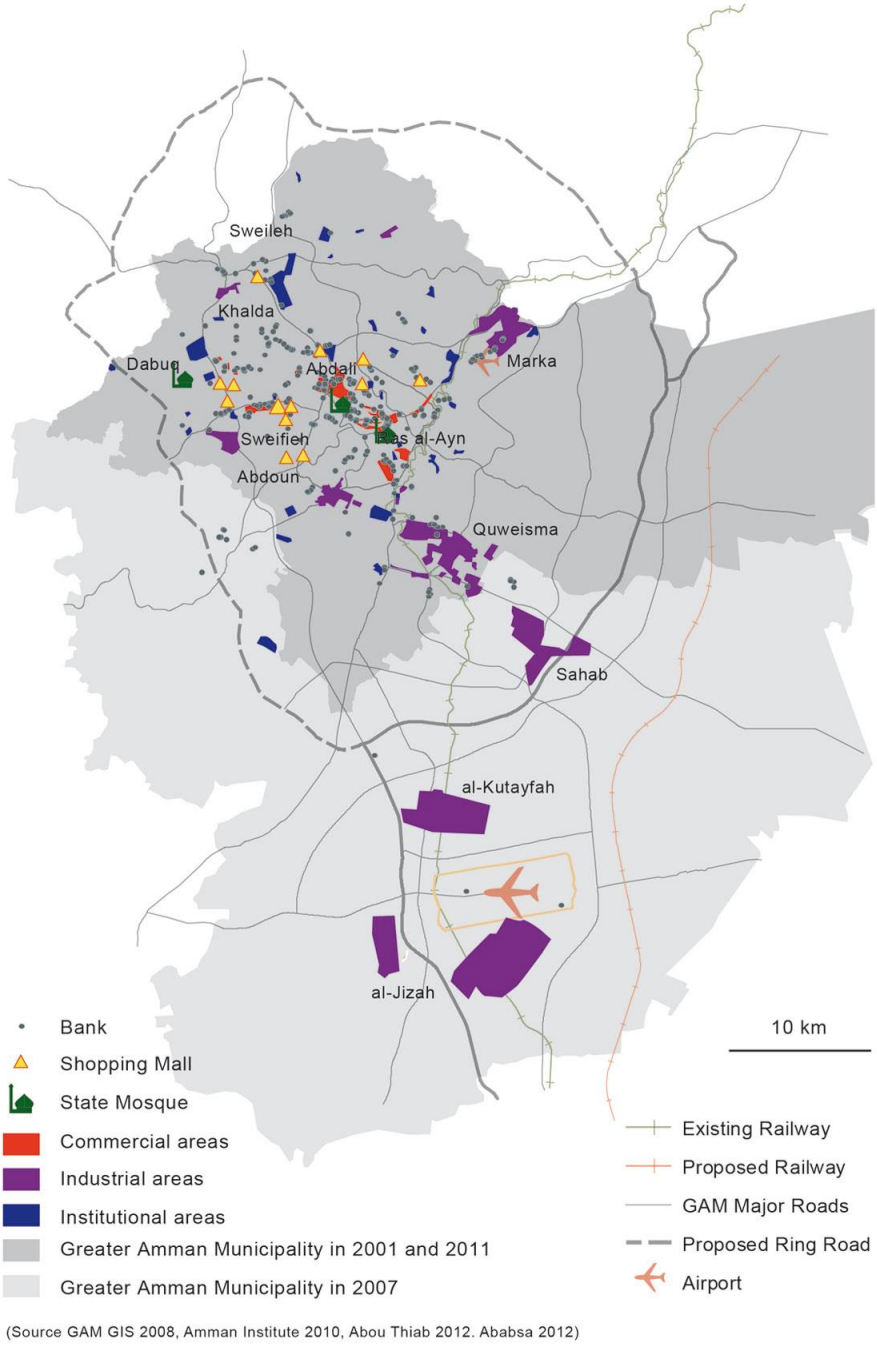

الشكل 4: خريطة تجمّع حضري (عمّان-الرّصيفة –الزّرقاء)

ونتج عن حرب 1948 وحرب 1967 هجرة مكثفة للشعب الفلسطيني نحو الأردن وتمركز هؤلاء المهجّرين قسريًا في مخيمات في المدن الكبرى في الشمال والوسط، مما أطلق نموًا سكانيًا وإقتصاديًا كبيرًا أدّى بدوره إلى الإسراع في تخطيطها الحضري، وبناءً عليه أُعْتُبِر تدفق الهجرة المحدد الرئيسي لنّهضة ونمو هذه المدن مما حدى ببعض الباحثين إلى تسميتها "مدن المهجّرين" (Lavergne, 1993)، انظر إلى (الجدول 2). وبالمقابل فإنّ الهجرة من الرّيف وتوطين البدو، من خلال دمجهم في مشروعات زراعية، لم تؤدي إلاّ إلى نمو ضئيل للتخطيط الحضري في المدن التقليدية. هذه المدن الصغيرة والمتوسطة، وبسبب تهميشها الإقتصادي والإجتماعي أمام المدن الكبرى وبسبب، أيضًا، تدهور النشاطات الزّراعية، قد تحوّلت إلى ما يشبه "مدن عبور" في طريق الهجرة الحقيقية إلى المدن الكبرى: فالمدن الجبلية تأثّرت سلبًا بقربها من المدن الكبيرة وكذلك بسبب طبيعتها الجغرافية الوعرة (عجلون، جرش،

السّلط، مأدبا، الكرك، الطفيلة)؛ وأمّا المدن الصّحراوية الصّغيرة (المفرق، معان) فبسبب قلّة مواردها الطبيعية وكذلك طبيعتها المقفرة. من الممكن التأكيد، بناءً على ما تقدّم، إنّ النّظام الإستيطاني في الأردن كان، و على نحو كبير، متأثرًا بالظروف الجغرافية والمناخية من جهة، وبالأحداث السّياسية الجسيمة التي دارت في الأردن وفي سائر الشرق الأوسط خلال القرن المنصرم. هذان العاملان الرئيسان مهّدا، فعليًا، لتفضيل حياة المدن الكبرى على الحياة الرّيفية والبدوية وخصوصًا الحياة في العاصمة عمّان على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 2: توزيع اللّاجئين الفلسطينين على المخيمات في الأردن.

المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)	عدد السكّان
البقعة	1968	1435	106318
الوحدات (عمّان الجديدة)	1955	479	51460
ماركا(حطّين)	1968	894	46473
إربد	1950	234	25995
جرش (غزة)	1968	531	25536
الحصن (عزمي المفتي)	1968	758	23172
سُوفْ	1967	535	17677
الحسين	1952	445	28271
الزّرقاء (جناعة)	1949	182	18562
الطالبية	1968	133	7435
مأدبا	1956	111	6245
السّخنة	1969	68	5522
النّصر (حي الأمير حسين)	1967	96	9500
المجموع		5901	372166

المصدر:

- أطلس المخيمات الفلسطينية في الأردن صادر عن دائرة الشؤون الفلسطينية باللغة الإنجليزية عام 2002
- 55 عاما على خدمة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. صادر عن دائرة الشؤون الفلسطينية باللغة الإنجليزية عام 2003.
- التقرير الإحصائي الصادر عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا ويتناول إحصائيات اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها حتى نهاية عام 2010.

وقد قامت الإدارة الإستعمارية الإنجليزية عام 1927 بتشكيل لجنة للمسح الطبوغرافي من أجل إحكام السيطرة على جميع الاراضي. وفي العام 1929 تم تأسيس دائرة تسجيل الأراضي. كان هدف هذه الدوائر تحديد القوانين العقارية وتحديد حدود ملكيات الأراضي وأيضًا إعداد السّجلّ العقاري (Bocco,1989). لكن جميع هذه التدابير تعدُّ امتدادًا للتّعديلات التي اتخذتها الدولة التّركية خلال القرن التاسع عشر وتُسمى بـ"عهد التنظيمات" التي أدّت إلى القضاء على نظام المُلْكِية المشتركة للأرض (Berardi, 1981) أو ما يعرف بـ"إحياء الموات"، وفتحت الطريق أمام المضاربة والإستثمار العقاري.

هناك سببان رئيسان إضافيّان دفعا بهذا الإتجاه وهيأ الظّروف المناسبة لانطلاق سوق عقارية كبيرة ومزدهرة: الأوّل بسبب التّطبيق الإستراتيجي لسياسة توطين البدو، التي بدأها الإستعمار الإنجليزي من أجل القضاء على القدرات الحربية للبدو الرّحُّل. هذه السياسة استمرّت أيضًا بعد الإستقلال، ومن أجل السّير قُدُمًا بهذا الإتجاه قامت الدولة بتشجيع القبائل على التّوطن من خلال منحها مُلْكِيّة الأراضي. السّبب الثاني هو الوجود الكثيف للمهاجرين الفلسطينيين الذي بدًا منذ العام 1948. إنّ الحالة الفريدة لهذا البلد من حيث أنّه مسكون بأعداد هائلة وغفيرة من أُناس لا يملكون أي عقار أو بدون إمكانيّة للحصول على الأرض، قد أتاح لكبريات العائلات الأردنية، وبالذّات للبدو (الرُحّل والحضر)، إمكانية تكوين "طبقة عليا" (Signoles, 1997) تقف على سدّة الحُكْم (Planhol X. , 1968) والإدارة وتغنم من بيع الأراضي، بعد ما كانت الأراضي مقسمة بين العشائر والقبائل الأردنية بما كان يُعرف بالواجهات العشائرية، انظر إلى (الشكل 10)، التي تعبر عن مساحات أراضٍ مقسّمة منذ القدم بين العشائر والقبائل لغايات الزراعة والرعي..وهكذا، يبدو أنّ ارتفاع أسعار الأراضي قد غدى خيارًا استراتيجيًّا يساعد في سياسة الدولة وإدارتها.

الشكل 5: خريطة تبيّن الواجهات العشائرية قبل تقسيم الأراضي

10. سياسات التّخطيط الحضري واللّامركزيّة:

10.1 تطوّرسياسات التّخطيط الحضري

إنّ مساحة عمّان المهولة مع ضواحيها الشاسعة بالإضافة إلى فسيفسائية نسيجها الحضري يجعل المرء يتوقّع أنّه قد حدث قصور أو خلل ما في تخطيط وإدارة نموّ هذه المدينة. لأن هذا الوضع يحدث عادةً نتيجة التّخبّط والعشوائية وليس نتيجة التّنظيم والتّخطيط. ولكن، وبالرّغم من كلّ هذا، فإنّ بعض الباحثين يذهبون إلى أن أجهزة الرّقابة والتّوجيه الموّكلة بتخطيط ومتابعة نموّ مدينة عمّان هي الأكثر كفاءةً على مستوى العالم العربي. على أيّة حال، عمّان تمتلك مظهرًا نظيفًا ومنظمًا ولا تبدو أبدًا فوضوية، وشبكة الطّرق فيها فعّالة جدًا (طريقها الدائري بطول 60 كيلومتر)، حركة المرور انسيابية ومرنة ونوعية البناء فيها تعدُّ بين المتوسطة والعالية (Lavergne, 1991).

ويبيّن البنك الدّولي (World Bank, 1987) إنّ طريقة وآلية النّموّ الحضري لمدينة عمّان قد أملتها حاجة السّوق العقاري، وإن الإدارة المحلّية لم تكن المؤثّر الرئيس في تحديد الشكل العام لمخطط عمّان الحالي. لقد انحصر دور هذه الإدارة في توفير شبكة المياه، شبكة الكهرباء، شبكة الصّرف الصّحي وشبكة الطّرق لخدمة تجمعات صغيرة، وغالبًا، بيوت منعزلة هنا وهناك وبتكاليف عالية للبُنْيَة التّحتية ويُضيف (Lavergne, 1991) أنّ هذه الإدارة قد قامت برقابة شديدة على تنسيق المدينة وتجميلها وفقًا للتّوجه الذي يرمي لجعل عمّان رمزًا للوحدة الوطنية. في الحقيقة، إنّ الـ 56 بحثًا حول التّخطيط وانتشار النّموّ الحضري التي انجزت بين عام 1938 والعام 2014، بما في ذلك سبعة مخططات تنظيمية لمدينة عمّان، كانت جميعها خالية من الانطباعات البيئية والإجتماعية واقتصرت فقط على صناعة قوانين وأحكام بناء (من لقاء خاص مع مستشاري أمانة العاصمة لشؤون التّخطيط المهندس أنس قطّان والمهندس حكم الدّحله).

ويَذْكُر كل مِن (Kadhim & Rajjal, 1988) أنّ أوّل مخطط لإدارة النّموّ الحضري لمدينة عمّان كان عام 1938 ولقد هدف هذا المخطط التنظيمي أن يكون أول قاعدةً قانونية لسياسة تنظيم الأراضي الجديدة: ترسيم الأرض على شكل شبكة شطرنجية ونَشْرْ نظام طرق ملائم لحركة السّيارات. المخطط كان سطحيًا للغاية ولم يتطرق البتّه للنّموّ الإجتماعي-الإقتصادي للمدينة. المخطط الثاني تم إعداده عام 1956 وكان شديد الشّبه بالمخطط الأول من حيث المحتوى والأهداف. في عام 1968 تمّ إنشاء مخطط جديد لمدينة عمّان من أجل إحكام السّيطرة على نموّها الحضري نتيجة لما أحدثته حرب 1967. المخطط كان يحمل ثلاثة أهداف كبرى: استعمال أراضي العاصمة؛ سياسة التجارة والنقل في مركز المدينة؛ سياسة النقل العام لجميع مناطق المحافظة. لكن مع النهضة الإقتصادية الهائلة التي حدثت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدأ الإهتمام بالمشاكل المختلفة المترتبة على النّموّ الحضري للمدينة.

وهكذا وفي العام 1977، ضِمْنَ ما يُسمى (Comprehensive Development Plan for the Amman-Balqa Region) تم إعداد مخطط تنظيمي بهدف منح العاصمة بُنْيَة تحتية أساسيّة وأيضًا من أجل السيطرة على نموّها في المستقبل. لقد تمّ نشره عام 1979 على شكل دراسة علميّة طموحة لا

تعالج النموّ السّكّاني وحسب، بل كذلك النموّ الإقتصادي والإجتماعي للمدينة وضواحيها المجاورة، كما تقترح خطوطًا قياديةً ناجعة لتوجيه النّموّ الحضري(Findlay, 1988). أهداف المخطط كانت مبرمجة حسب مرحلتين تطبيقيتين: واحدة طويلة تصل إلى عشرين سنة وثانية قصيرة تمتد إلى خمس سنوات. المخطط تمّ تطبيقه جزئيًا من جهة الـ The National Social and Economic Development Plan ومن جهة الـ Urban Development Department، التطبيقات الرئيسة التي تمخّضت عن هذا المخطط كانت متنوّعة: زيادة نسبة البناء؛ السّماح بالبناء فوق الأسطح؛ تحديد أماكن وقوف السيارات ووضع ضريبة وقوف تدفع للبلدية المعنية؛ منح تراخيص للبيوت المخالفة مقابل ضريبة مرتفعة؛ استخدام اللون الأبيض للجدران الخارجية؛ منح تراخيص للنشاطات التّجارية الضّرورية في الأحياء السّكنية؛ السّماح بالبناء في مركز المدينة بارتفاع لا يتجاوز الـ 72 متر ومن ثم نمت مدينة عمّان خلال الثمانينات تبعًا لتوجهات هذا المخطط.

وفي العام 1986 عمّان أصبحت تُسمى (Greater Amman) أي عمّان الكبرى لتبسط نفوذها الإداري والبلديّ على 13 بلدية مجاورة وبامتداد يصل إلى 528 كيلو متر مربع مقسمة إلى 27 منطقة إدارية تكوّن 91 موقع. وبهذه الحالة شكّل القائمون على أمانة العاصمة لجنة من الخبراء المحليين من أجل إعداد خطة تطوير عمّان الكبرى Greater Amman Comprehensive Development Plan. وقدّم هذا المخطّط على شكل دراسة تفصيلية تحتوي على طرق إدارة المدينة وتوقّعات مستقبلية لنموّها وتوسّعها. وقامت هذه الدراسة ببرمجة نموذج النّموّ المساحيّ والإقتصادي حتى عام 2005. من الممكن اختصار أهداف المخطط الرئيسة في ثلاثة حقول مهمة وكما يلي:

- في مجال الإسكان، يعد المخطط بإنشاء 181000 وحدة سكنية خلال العام 2005 بإشراك القطاع الخاص بنسبة 85% والباقي تقوم بإنجازه الـU.D.D (Kadhim & Rajjal, 1988) بالإضافة أنّ هذا المخطط قد قام بإعداد قانون البناء للأحياء الشّعبية (Kadhim & Rajjal, 1988) حيث كشف هذا المخطّط عن مخاوف سياسات التّخطيط من توسّع هذه الأحياء وضرورة تقليص نموّها (Cavgliere, 1994) .
- في المجال التّجاري، يؤكّد المخطّط على عدم وجود هيكل هرميّ تسلسليّ للنشاطات التجارية في عمّان ويوصي بضرورة دفع عجلة التّنمية من خلال إنشاء مناطق تجارية جديدة في سائر المدينة مع سهولة الوصول إليها.
- في مجال النّقل، أعطى المخطّط أهميّة كبرى لمنطقة وسط المدينة حيث أنّها تواجه صعوبات كبيرة بسبب طبيعتها الجغرافية الوعرة، ووضع نموذجًا لإدارة أزمة السّير بتقليص تدفّق حركة المرور.

ثم أطلقت أمانة عمّان مشروع خطة مدينة عمّان بين 2007 – 2008 ضمن أربع مراحل شملت على تحديد مناطق الأبراج العالية في مناطق محدّدة من العاصمة وخاصّة مشروع العبدلي، مرحلة تخطيط شارع المطار المستقبلي، مرحلة توزيع المناطق ذات الكثافة السّكّانية المنخفضة وأخيرًا تحديد المناطق الصّناعية في المدينة وحصرها على ثلاث مناطق رئيسة. وجدير بالذّكر أنّ هذه الخطّة الشمولية التي أطلقتها الأمانة، قد نالت جوائز عالمية منها جائزة القيادة العالمية في تخطيط المدن وجائزة المدينة عن قارة آسيا لعام 2007، لكنّ هذه المخطّطات لم تقم بمعالجة الأولويات الإجتماعية ومشاكل الفقر. لكنّها تشكّل، على أيّة حال، مجموعة مهمة من المقترحات الحداثية(Signoles, 1997) ، كالتأكيد على أهمية استعادة المركز التّاريخي، وكذلك بناء خط سكّة حديد بين عمّان والزّرقاء (Joint Technical Team, 1987) الذي لم ينفّذ لأسباب عديدة.

وبحسب رأي الخبراء المحليين، الذين يعملون كمستشارين لدى أمانة عمّان الكبرى، هناك عوائق وتحديات كبيرة واجهت سياسات التّخطيط والنّموّ الحضري للعاصمة وهي كالتّالي: غياب الرسومات التّخطيطية والتّنفيذية الدّقيقة، عوائق البيروقراطية التي اقتضت قبل 1978 تشكيل لجنة حكومية برئاسة محافظ العاصمة للحصول على إذن تنفيذ توصيات أحد المخطّطات مما تطلّب وقتًا طويلًا، تأثير الطبوغرافية الجبلية الوعرة للمدينة على شكل هيكل المخططات التّنظيمية المختلفة؛ تحويل جميع الأودية إلى شوارع إشعاعية تؤدّي إلى مركز المدينة، غياب الطرق الدائرية "Ring Roads" خاصّةً قبل الثمانينيّات وذلك بسبب ارتفاع الجبال، مجاري الصرف الصحي اتّخذت جميعها اتجاه مجاري الوديان؛ طبوغرافية المدينة أدّت إلى الإنتشار الشّريطي للنّشاطات التّجارية، نشوء مخيّمات اللجوء الفلسطيني على مساحات مركزية كبيرة بمستوى متدني من النّاحية الصّحية والعمرانية مع نقص شديد في المساحات الفارغة والحدائق والمدارس والبُنْيَة التّحتية الأساسية والخدمية، مخاطر الهزّات الأرضية بسبب مرور خطّي الزلازل شمال وجنوب المدينة أدّت إلى الجنوح عن التوسّع العمراني العامودي ودفعه نحو التّوسّع الأفقيّ؛ الضّغط السّياسيّ الكبير المُمَارس مِن قِبل مُلاّك الأراضي.والآن تعمل الأمانة والحكومة على ما يسمى "رؤية المدينة وإستراتيجية النّموّ لعام 2025" وهو خطة لتأهيل مناطق شاسعة في شرق عمّان ضمن مشروع تنموي متكامل سيُنجز خلال عامين بالتزامن مع إنشاء العديد من المشروعات الحيوية. ويرتكّز المحور الرّئيس للخطّة على النّموّ المستدام من خلال السّيطرة على الزّحف العمراني وبناء مدينة قابلة للحياة شاملة ومنظمة بما يجعلها ممكنة لتطوير قطاع الإسكان والعمالة.

10.2- مناقشة توجّه اللّامركزيّة

إنّ صعوبة تفعيل عملية النّموّ الإقتصادي، وخاصّة في البلدان النّامية، أدّت إلى دخول نظام "المركزية" في أزمة (Balbo, 1999)، وبالمقابل فإنّ الشروع في عملية إدخال الدّيموقراطية عام 1989 واعتماد خطط تنموية خمسية شكلتا معًا خطوة كبيرة نحو اللّامركزية الإداريّة والإقتصاديّة. لكنّ الأزمات الإقتصادية المتتابعة بدءًا من حرب الخليج 91-1990 وحتى الآن كشفت عن مدى ضعف وهشاشة الإقتصاد الأردني الذي يعتمد، بنسبة كبيرة،

على عائدات العاملين في دول الخليج العربي وعلى المساعدات الخارجية "renter economy"، وأكّدت على ضرورة الإسراع بوضع سياسة إقتصاديّة أكثر كفاءة في استغلال وإدارة الموارد والثروات الطبيعية للبلاد (Chatelus, 1989) .

وتُظهر الخطة الخمسيّة 1986-1990 للنّموّ الإقتصادي والإجتماعي حسن النّية والإرادة في التّقليل من الفوارق الإقليمية وعدم المساواة بين المدن والقرى. والهدف هو توزيع النشاطات الإقتصادية للتّجمع العمراني الهائل (عمّان- الرّصيفة-الزّرقاء) من أجل تقليل قدرته على الجذب الديموغرافيّ (Lavergne, 1991). وحسب توصيات الخطة فإنّه يجب اتخاذ التدابير التالية من أجل إمكانيّة تقليل الفوارق المذكورة (Ministry of Planning, 1986):

- تشجيع الإستثمارات العقارية في الاقاليم عن طريق تخفيض الضريبة بنسبة 50% بدل ال 30% في عمّان؛
- تشجيع الإستثمارات الصّناعية في محافظات البلقاء وإربد والعقبة؛
- تأمين توزيع أفضل للخدمات الصّحية، الإجتماعية والتعليمية على سائر أراضي الوطن؛
- تقديم حوافز للمستثمرين في حقل الإنتاج للمؤسسات الحكومية وبالأخص لمن يرغب بالإستقرار في محافظات الجنوب.

ومن أجل إيقاف قطبية إقتصاد عمّان، بدأت الحكومة بتوزيع الخدمات العامة والبُنْيَة التّحتية على سائر الأرض الوطنية، وكذلك توفير فرص عمل للتقليل من الفرق الشاسع بين عمّان وسائر الاقاليم وتنمية الإدارة المحلية (الشيخلي, 1983).ففي المجال الصّحي فقد تم بناء مستشفيات صغيرة في المدن الصغيرة والقرى، وفي المدن الكبيرة تم بناء مستشفيات كبيرة متخصصة وقادرة على استقطاب مرضى ومراجعين على المستوى الوطني. وفي مجال التعليم، فالأغلبية العظمى من الأطفال الأردنيين يتمتعون بالتّعليم الأساسي. وقد كانت وجهة فئة الشباب الذين يمثلون الفئة الأكبر في الأردن إلى التّعليم العالي على نحو كبير، ومن الملفت للنّظر هو سرعة تطور وبناء صروح التّعليم العالي في الأردن ومنها الجامعة الأردنية في عمّان التي تمّ تأسيسها عام 1962، وتلتها جامعة اليرموك في إربد عام 1976، ثم تلتها جامعة مؤتة في الكرك عام 1981. بعد ذلك انتشرت العديد من الجامعات (الحكومية والخاصة "الأهلية") في سائر المدن الأردنية.

ولكن اللّامركزية يصعب تطبيقها في بلد كهذا لسببين كبيرين: الأول هو أنّ الأردن يمتلك نظامًا إجتماعيًا-سياسيًا خاصًّا وتطبيق اللّامركزية فيه قد تؤدي إلى ظهور مركزيات بديلة وقد توطّد وتقوّي نفوذ المحسوبية أو نفوذ العائلات المهيمنة عقاريًا وسياسيًا في الأقاليم، وهذا ما حدث بالفعل عندما قام أعيان مدينة الطفيلة بالضغط على الحكومة من أجل تحويل إقليمهم الصغير إلى محافظة وذلك فقط من أجل تحقيق هيبة إقليمية (Khader, 1997)، أمّا الثاني، فهو الإعتقاد السّائد باستحالة إيقاف تضخم مدينة عمّان (Doan, 1992). لأن التوسّع الجغرافي الكبير للتكتّل العمراني (عمّان-الرّصيفة-الزّرقاء)، الذي يحتوي ضمن مساحة تأثيره على مدن مهمة كالسّلط وجرش ومأدبا، قد حوّل أيّ تدخّل لصالح نهضة وتطوير هذه المدن إلى عمل غير مجدٍ.

ولكن، وعلى أيّة حال، هناك عدة فوائد من جراء تطبيق سياسة اللّامركزية، فالحكومة هي أكبر قطاع توظيفي في البلد (عسكريّون، معلّمون، موظّفون حكوميّون). إضافة إلى أنّ توزيع الدّرع الصّناعي على سائر التراب الوطني ممكن بالاتفاق بين الحكومة والأقاليم، لكنّ الحقل التّجاري لا يسمح بتوزيع مشابه وذلك لصعوبة إحياء نشاطات المدن الصغيرة والمتوسطة بسبب تهميشها وقلّة مواردها. اتّجهت ميول اللّامركزيّة، كما يحدث غالبًا، إلى التّعديلات الإقليمية للإدارات الحكومية، دون أن تمسّ جوهر الحياة الإقتصادية. فالهدف الأوّل للّامركزيّة هو تقليل الإنفاق الحكومي، من خلال حثّ الأقاليم على إيجاد التّمويلات اللّازمة لكافّة مشروعات البُنْيَة التّحتية وتشغيلها ذاتيًا (Volpi, 1994).

وعلى أي حال، فإنّ السياسات الجارية للّامركزية والتّحسين المستمرّ لشبكة الطّرق الوطنية وكذلك ارتفاع أسعار الإيجار بالنّسبة لذوي الدّخل المتوسط في عمّان، كلّ هذا بدأ يعطي بواكير ثماره. لكن يبقى هناك دور مهم وصعب يجب أنْ تقوم به الحكومات المحليّة وهو الإلتزام بتوزيع الموارد بالتّساوي على جميع فئات المجتمع خاصّة أنّ الطّبقة محدودة الدّخل في ازدياد متواصل، وهنا تبرز أهمية حسن إدارة المدن من أجل الحفاظ على نشاطاتها الإقتصادية لزيادة تأمين فرص العمل ومصادر الدخل (دائرة الإحصاءات العامة، 2014). هذان الهدفان يعدّان التحدي الصعب حيث أنّ الفارق الإداريّ كبير جدًا بين العاصمة والمدن الأُخرى، وهكذا يَسْهُل أنْ تُؤدّي اللّامركزية إلى تغذية مواقف وسلوكات محليّة قد توّلّد المنافسة بدلًا من التّكامل والتشاركيّة (Jaglin & Dubresson, 1993).

11. الخاتمة:

إنّ خيارات التّنمية في الأردن تتأرجح بين خيارين؛ إمّا المدن أو الهجرة (Findlay, 1988) أمام تفريغ القرى من قاطنيها (بعد أنْ فرغت من مجتمعها الزّراعي) وأمام تهميش المدن الصغيرة والمتوسطة، مقابل كل ذلك لم يتم إعتماد سياسة مناسبة لنهضة العاصمة إقتصاديًا: القطاع الصّناعي يبقى ضعيفًا جدًا ومعزولًا في أحياء خاصّة نائية (كسحاب مثلًا) ولا يكفي لتشغيل جماهير اليد العاملة. صناعة السّياحة تعمل الكثير للموروث الأثري ولكنها تعمل قليلًا لصالح الموروث التاريخي، فهي تكتفي بتأمين الفنادق، بينما من الواجب عليها إعادة تقييم الفضاءات العامّة والمباني التّاريخية (التي تعود للحُقبة العثمانية) وكذلك حماية وتشجيع الصناعات الحرفية التقليدية والحديثة (العابدي، 1971). كما أنّ توزيع بعض الجامعات كان مبعثرًا وبعيدًا خارج النّسيج الحضري مما لا يجعلها فاعلة في تنشيط الحركة التّجارية للمدن ويفرغ المدينة من وظيفتها التاريخية التي من أجلها سُمّيت مدينة ألا وهي

الوظيفة الثّقافية.

ومن هنا تبرز الأهمية القصوى للمدينة كمورد شبه أخير، وكمحرك للعجلة الإقتصادية. هذا يعبر عن مدى خطورة السّياسات التّخطيطية في عملية النّهضة الشّاملة وعن ضرورة إختيار الحلول المستدامة القادرة على تعويض النقص الحاد في الموارد. إدارة التّجمع العمراني الهائل (عمّان-الرّصيفة-الزّرقاء) تعدُّ من أكبر هواجس الهيئات الحكومية والبلديات المعنية وعلى الرغم من كل هذا لا توجد هيئة تنظيم مشترك لهذه المعضلة مع العلم أن غالبية سكّان الزّرقاء والرّصيفة يعملون في عمّان. كما أنّ الإعتراف بحقيقة أنّ المدينة هي العنصر الفاعل والمركزي في السّياسات التّنموية، يتطلّب تغيير الأساليب الدّارجة في إدارة المدن. في عصر العولمة والمنافسة الكونية، سواءً على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني.

12. النتائج:

مما سبق نرى أنّ مدينة عمّان بُنِيَت بفضل قوّة الإرادة السّياسية التي كانت أقوى بكثير من الإمكانات الحقيقية للبلد. والنّتيجة هي مدينة متضخمة بالمقارنة مع مواردها المتاحة وهذا يعطيها، نوعًا ما، شخصيّة مصطنعة. فالمدينة لا تمتلك نهرًا جاريًا ولا بحرًا زاخرًا ولا مركزًا تاريخيًا زاهرًا وهي لا تشترك مع جاراتها من العواصم العربية الأُخرى في طبيعة حياة المدن العربية المعاصرة. واخيرًا من الممكن تلخيص نتائج هذه الدراسة بالنقاط التالية:

- إنّ انتشار مدينة عمّان وتوسّعها الأخطبوطي في كلّ الاتجاهات قد أدى إلى القضاء النّهائي على الأسلوب التقليدي والمثالي في توزيع السّكّان (حضر وريفيون وبدو) على الأماكن حسب إمكانياتها الطّبيعية ومواردها وطاقاتها الإستيعابية. أما البيئة الحضرية الجديدة والبديلة، فينقصها المقوّمات البيئية والطّبيعية التي تشكّل قوام العيش النّافع الكريم، مثال النّقص الحاد في المساحات العامّة والخضراء.
- السّياسات التّخطيطية كانت في الغالب تتعلق بالجانب الفيزيائي والهيكلي للمدينة وبتأمين البُنْيَة التّحتية والتّشريعات القانونية، أما الدراسات الإجتماعية والإقتصادية وخاصّة سياسات تفعيل العجلة الإقتصادية للمدينة وتنشيطها وتطويرها ومتابعتها فهذا كان من أكبر النّواقص والعيوب لهذه الدّراسات. كما أنّ الأحداث السّياسية الجسيمة التي عصفت بالشّرق الأوسط قد أحدثت أزمات ومفاجئات صادمة فرضت، وهكذانفسها على المدينة ورسمت بقوة شكلها ومخططها.
- بالنّسبة لسياسات تفعيل اللّامركزية وتطبيقها على أرض الواقع فلقد نجحت في تطوير الأنظمة الإدارية لأجهزة الدّولة ومؤسساتها، ولكن بالنّسبة إلى دورها الرّئيس والمتعلق بتوزيع ثروات البلاد ومواردها على جميع الأقاليم بالتّساوي وكذلك تقليل الإنفاق الحكومي، مِن خلال حثّ الأقاليم على إيجاد التّمويلات اللّازمة لكافّة مشروعات البُنْيَة التّحتية، فليست هناك نتائج تُذْكَر سوى نجاح جُزئي في توزيع الخدمات التّعليمية والصّحية والإدارية الأساسية على سائر المحافظات.

13. التّوصيات:

- على العاصمة عمّان، ومن أجل مواجهة التّحديات السّكّانية والإقتصادية المستقبلية، أنْ تُسرع في التّحول إلى مدينة عربية حقيقية. أو بعبارة أُخرى إلى مدينة قادرة على بناء مركز إجتماعيّ-ثقافي قوي ومنتج ومصمّم على مقاييس الإنسان العربي المعاصر وبمحتوى أثري وتاريخي في المركز، أما في الضّواحي فعلها تفعيل صناعة مراكز جديدة صغيرة غنية بالخدمات والمباني العامّة والكفيلة بالتّقليل من هامشية هذه الضّواحي وتقريبها إلى معنى المدينة والتمدّن.
- هناك حاجة ماسسة إلى ضرورة تغيير العقلية الإدارية الحالية التي تعدُّ المدينة كأنّها مجموعة من الشوارع والمباني فقط لا غير. يجب عمل برامج توعوية موجهة للإدارة وللمواطنين على حدٍّ سواء. وكما يجب إطلاع الناس على نماذج أُخرى من المدن؛ مدن مصمّمة من فضاءات عامّة يلتقي فيها الإنسان بالعمارة، فضاءات أصيلة ذات إيناس عالي وحيوية قادرة على بعث معنى المواطنة والهوية، مدن أكثر تواضعًا وأكثر قربًا وأكثر محليةً وشعبوية. بالإضافة إلى أنّه يجب البدء في إعادة تقييم الموروث الثّقافيّ-التّاريخي الهائل ليس فقط في المدن بل أيضًا في القرى والبوادي.
- يجب الإستعمال الأمثل لكلّ الأدوات الإستراتيجية التي تخدم حياة المدن وبالذّات التّخطيط والعمارة. فمنح هوية قوية وواضحة لهذه المدينة يمكنها من الحصول على: ضمان بقائها واستمرارها مزدهرةً عبر الزمن؛ وأنْ تصبح محطة سياحية جذابة على المستوى المحلّي والدّولي؛ وأن تكون أكثر قابلية وملائمة للمجتمع الذي يحيى فيها.
- يجب الإصرار على قرار اللّامركزية وتنمية المدن والقرى مهما كان ذلك صعبًا وشائكًا، لأنّ اللّامركزية هي المرشّح الأقوى الذي قد يستطيع كبح جماح هذا التجمع الحضري الهائل والتقليل من صدارته على المستوى الوطني، وذلك من خلال تنمية الأقاليم وجعلها بدائل متعددة عن التجمع الحضري الواحد.

المصادروالمراجع

أبو عياش، عبد الإله. (1983). *مدينة عمّان دراسة في الهجرة الداخلية والتضخم الحضري*، التّخطيط والتّنمية في المنظور الجغرافي، الكويت: وكالة المطبوعات.

العابدي، محمود. (1971). *عمان في ماضيها وحاضرها*. عمّان: أمانة العاصمة.

حسن، م.، (1999). *المدينة والبادية بإفريقية في العصر الحفصي*. كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة تونس.

دائرة الإحصاءات العامة. (2014). *الكتاب السنوي*. عمّان: دائرة الإحصاءات العامّة.

دائرة الإحصاءات العامّة. (2019). *الكتاب الإحصائي السنوي الأردني*. دائرة الإحصاءات العامّة.

سمحه، موسى. (1991). النّمو السكاني في مدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية. *مجلة جامعة الملك سعود*.

الشيخلي، عبدالقادر. (1983). *نظرية الإدارة المحلية والتجربة الأردنية*. (الطبعة الأولى، المحرر) عمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

REFERENCES

Bairoch, P. (1991). Cities and Economic Development From the Dawn of History to the Present, *The university of Chicago press*, Great Amman Municipality.

Balbo, M. (1999). l'intreccio urbano: la gestione dellanei paesi in via sviluppo .*Franco Angeli*, 125.

Berardi, R. (1981). Tunisi e l'occupazione coloniale: società e spazio tradizionale nell' urto con la cultura occidentale .*La città tra colonialismo e nuova dipendenza: il caso del Maghreb, Franco Angel*,177-212.

Cavgliere, A. (1994). *Caracteres et gestion politique de l'habitat informel a Amman* .Tours: Université F. Rabelais.

Cerasi, M. (1986). *La città del Levante* .Milano: Jaca Book.

Chatelus, M., (1989). *Rentier or producer economy in the Middle East? The Jordanian Response* .London: Croom Helm Great Amman Municipality- Dar Al Hndasa (J.T.T) , (1987) *Greater Amman Comprehensive Plan / Presentation Report* .Amman: Great Amman .Municipality

Chaline, C. (1990) .*Les villes du monde arabe* .Paris: Masson.

Doan, Peter L., (1992). Changing administrative regions in Jordan: Regional development strategy or distraction .*Tijdschrift voor economische en sociale geografie*, pp. 177-184.

Findlay, A.,(1988). International versus local economic forces: a comparison of planning issues in the central city areas of Amman and Tunis, *P. Signoles*, pp. 103-116.

Fisher, W.,(1993). *The middle East and north .Africa*London: Europa Publications Limited.

Géraldine C., (2002). *Jordan road book. From field research to the experience of mediation Part 1* .journals .open edition

Hacker, Jane M., (1960). *Modern Amman: A social study* .Durham: Durham University.

Jaglin, S. & Dubresson, A. (1993). *Pouvoirs et cités d afrique noire. Décentralisation en questions* .Paris: Karthala.

Kadhim, M. ،& Rajjal, Y., (1988). Amman City Profile, *Cites, pp. 319-325.*

Khader, B., (1997) .la cittὰ araba di ieri e di oggi: alcune riflessioni introduttive, in Cittὰ e societὰ nel mondo arabo conteporaneo: dinamiche urbane e campiamento sociale .*Giovanni Agneli*.20-1

LOEW, G.,(1978) . Lessor urbain en Jordanie orientale .*Maghreb Machrek*, pp. 50-55.

Ministry of Planning*Five-year* .(1986) . *plan for economic and social development* .Amman: Ministry of Planning.

Ochsenwald, W., (1980), The Hijaz railroad .*University Press of Virginia*, pp. 1-30.

Osborne, C., (1988) . *Insight Guide to Jordan.* Hippocrene Books.

Pace, G., (1997), The Mediterranean Metropolitan Systems. The Mediterranean city: foundation, planning, and management . *37th European Congress of the Regional Science Association,* pp. 22-26.

Piacentini, V .Fiorani, (1987), la città islamica .*in P. Rossi (a cura di), Modelli di città: strutture e funzioni politiche*.

Planhol, X., (1968), *Les fondements géographiques de l'histoire de l'Islam* .Paris: Revue Géographique de l'EstTukan, B., . (1945)*A short history of Trans-Jordan* .London: Luzac and Company.

Rawashdeh, S.& Saleh, B., (2006), Satellite monitoring of urban spatial growth in the Amman area, Jordan .*Journal of Urban Planning and Development*, pp. 211-216.

Rossi, P., (1987), *Modelli di città* .Einaudi Samha, M., (1990), Losviluppo demografico e socioeconomico di Amman .*Città e società nel mondo arabo cit*.86 ،

Samha, M.,(1996), Beirut: Cermoc.

Signoles, P., (1997), Attori pubblici e privati nello sviluppo delle città del mondo arabo .*Città e cocietà nel mondo arabo cit*, pp. 215-218.

Volpi, F., (1994) .*Introduzione all' economia dello sviluppo* .Milano :FrancoAngeli.

World Bank .(1987) .*Hashemite Kingdom of Jordan, National Urban Development Projects* .Amman: World Bank.